« فكفكة » هذا الكيان الصهيوني والقضاء على مؤسساته بحيث يتحرر قسم كبير من الخاضعين لسيطرته سواء الفكرية أو السياسية أو العسكرية ، لينضموا الى الشعب العربي الفلسطيني في صراعه ضد هذا الكيان .

والسؤال الذي نطرحه على أصحاب « فكرة التعايش السلمي » هذه او التطور السلمي نحو فلسطين الديمقراطية على حسب قولهم : هل يمكن تحرير جماهير اليهود التي تعيش اليوم في ظل الكيان الصهيوني « اسرائيل » ، من سيطرة الصهيونية ، دون القضاء على المؤسسة الصهيونية كمؤسسة عنصرية استعمارية عسكرية فاشية ، مهما كانت مساحة الارض التي يغتصبها من فلسطين ؟ وهل يمكن تحقيق ذلك دون قتال ؟

ان اقامة علاقات سلمية بين « الكيان الصهيوني » والبلاد العربية ليس له سوى معنى واحد ، هو اخضاع هذه المنطقة العربية للسيطرة الصهيونية . ذلك هو حكم القوانين الموضوعية التي تحكم التطور التاريخي للتجمعات البشرية ، حتى داخل القومية الواحدة ، فما بالنا والامر متعلق بكيان غريب هو فرع من فروع الاحتكارات الاستعمارية مزروع **في قلب المنطقة العربية** ، ان تجربة تسلل النفوذ الصهيوني الاقتصادي (فضلا عن السياسي والعسكري) عبر « الجسور المفتوحة » على نهر الاردن ، وتجربة اجتذاب القوة العاملة العربية للعمل في مشاريع صهيونية في ظل الاحتلال ، دليل بسيط وواضح على ما أسلفنا .

ولقد أورد مقال فلسطين الغد المنشور في شؤون فلسطينية عدد (٢) للدكتور نبيل شعث أرقاما واحصاءات متعددة تبين كيف أدت سياسة الجسور المفتوحة والاندماج الاقتصادي الى اخضاع اقتصاديات الضفة الغربية وغزة الى الاقتصاد الصهيوني بعد ثلاث سنوات فقط من احتلالها .

ان « الترويج » لامكانية التفاعل السلمي بين كيان اسرائيلي « مسالم » وبين « كيان فلسطيني » ناقص ، هو تماما كالترويج لامكانية تفاهم سلمي بين اشكال الاستعمار الجديد (رؤوس الاموال الاجنبية المسيطرة والمستغلة) وبين الشعوب الفقيرة ، وهو تماما كالترويج لامكانية التفاهم بين الاحتكاريين والعمال . وفي الحقيقة فان الكيان الصهيوني هو في جوهره أعتى اشكال الاستعمار الجديد ، وأكثر مراكز الاحتكارات تقدما في بلادنا وهي محاولة محتومة الفشل .

ذلك بأن « فلسطين الديمقراطية » ليست فقط هدفا ، وليست فقط خطة للقتال ، وان هي ايضا **حتمية تاريخية . والحتمية التاريخية ، هي حالة محددة كيفية يمر بها طريق تطور مجتمع من المجتمعات او ظاهرة من الظواهر ، ولا يمكن أن يتخطاها الى ما بعدها من أشكال الا بعد أن تتحقق ومن بعد تفقد وجودها فتنتفي الى حالة أرقى ، وذلك مهما تعددت طرق الوصول اليها ، ومراحل الانتقال على طريقها بل والتعرجات العفوية او المقصودة التي قد تعطل تحقيقها . فطالما هي ضرورة تاريخية ، فانها ستتحقق حتما .**

وعندما يحدد الثوار ان وضعا ما ، هو حتمية تاريخية ، فان ذلك سيكون ملزما لهم بأن يخضعوا كافة خططهم وتكتيكاتهم لهذه الرؤية . وازاء هذه المسؤولية فان الحكم ، بتاريخية « وضع ما » يستلزم الاثبات العلمي قبل اطلاقه .

فهل ينقص « فلسطين الديمقراطية » الدليل على انها حتمية تاريخية ؟ ربما كان ذلك منذ سنوات ، أما الان ، فكثير من الحقائق الموضوعية تشير وتنبىء وتكشف عن